

بيان

إدانة واستنكار

للإجراء التعسفي من قبل السلطات المغاربية

بحق الناشط الحقوقي المعروف

كامل الجندوبي

تلقت لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، ببالغ القلق والاستنكار، قرار حكومة المملكة المغربية، باتخاذها إجراء تعسفيا بحق الناشط الحقوقي المعروف والمدافع الدولي عن حقوق الانسان السيد كامل الجندوبي رئيس الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان، ودون أي تبرير قانوني او توضيح، فقد تم منعه من دخول الأراضي المغربية، وإبقائه طيلة ليلة الخميس 30 أيلول 2010 على متن الطائرة، وتعرضه للتفتيش من قبل السلطات المغربية، بالرغم من حالته الصحية المترددة وأخيراً قامت السلطات المغربية بترحيل الجندوبي إلى باريس يوم الجمعة 1 تشرين الأول 2010.

وكان السيد كامل الجندوبي قد دُعي من قبل المنظمة المغربية لحضور لقاء حول المدافعين عن حقوق الإنسان في العالم العربي، ويعتقد أن قرار المنع هو نتيجة اتفاق وتنسيق بين السلطات التونسية والمغربية. وتأتي في سياق إستراتيجية السلطات التونسية، بالملاحقة المستمرة لنشطاء المجتمع المدني التونسي، في كل مكان خارج وداخل الأراضي التونسية.

أن لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان في سورية، إذ تدين وتستنكر ما قامت به السلطات المغربية تجاه زميلنا الأستاذ كامل الجندوبي، فإننا نعلن تضامننا الكامل معه، ونعتبر ان هذا الإجراء تعسفيا بحقه وهو مخالف لكافة المواثيق والمعاهدات

الدولية، وخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته 13 فقرة 2 والتي تنص على: (يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه).

ونتوجه الى السلطات التونسية من اجل إلغاء وايقاف مختلف أنواع الملاحقات والضغوط المستمرة، لنشطاء المجتمع المدني التونسي، وضرورة توفير الحماية المناسبة لممارسة أنشطتهم السلمية المهادفة، والتوقف الفوري عن سياسة منع النشاط من حرية التنقل.

دمشق في 31/02/2010

لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا

مكتب الأمانة